

Distr.: General
23 July 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 23 تموز/يوليه 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من أمين المظالم

يشرفني أن أحيل إليكم طيه التقرير الحادي والعشرين المقدم من مكتب أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، عملاً بالفقرة 20 (ج) من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017)، التي تنص على أن يقدم أمين المظالم إلى مجلس الأمن تقارير نصف سنوية تتضمن موجزاً لأنشطته. ويبين التقرير الأنشطة المضطلع بها منذ صدور التقرير السابق، ويغطي الفترة من 9 شباط/فبراير إلى 23 تموز/يوليه 2021.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير ومرفقه* وإصدارها جميعاً باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) دانييل كيبفر فاشياتي

أمين المظالم للجنة مجلس الأمن العاملة

بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015)

بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة

وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات



الرجاء إعادة استعمال الورق

* يُعمَّم باللغة التي قُدم بها فقط.

050821 290721 21-10330 (A)



تقرير مكتب أمين المظالم المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 2368 (2017)

أولاً - معلومات أساسية

1 - يقدّم هذا التقرير معلومات محدّثة عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب أمين المظالم منذ صدور التقرير العشرين المقدّم من المكتب إلى مجلس الأمن في 8 شباط/فبراير 2021 (S/2021/122).

ثانياً - الأنشطة المتصلة بطلبات الرفع من القائمة

ألف - لمحة عامة

2 - تعلقت الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير بطلبات قدمها أفراد لرفع أسمائهم من القائمة. وفي سياق دراسة الحالات الفردية، تواصل أمين المظالم مع الدول الأعضاء المعنية وأجرى بحثاً ومقابلات مستقلة مع شتى المحاورين، بمن فيهم مقدّمو الطلبات.

3 - وفي 3 حزيران/يونيه، قدّم أمين المظالم استقالته إلى الأمين العام، اعتباراً من 17 كانون الأول/ديسمبر 2021⁽¹⁾. واتصل أمين المظالم، في ضوء استقالته وضماناً لإعمال الإنصاف في الإجراءات التي لم يُبت فيها بعد، بالمحامين في حالتين تمّ قبول طلبيهما في الآونة الأخيرة، وذلك لإبلاغهم بقراره وأثره على حالتي موكلَيْهم. وتواصل أمين المظالم أيضاً مع رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، ومع أعضاء اللجنة والأمانة العامة، وذلك ابتغاء مناقشة كيفية ضمان استمرار إعمال الإنصاف في الإجراءات المتعلقة بمقدّمي الطلبات. وترد مناقشة مفصلة لمسألة استقالة أمين المظالم في الفرع الرابع أدناه.

4 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم أمين المظالم تقريرين شاملين إلى اللجنة، عملاً بالفقرة 10 من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017). وقدّم التقريران خلال اجتماع للجنة عُقد، بالحضور الشخصي، في 7 تموز/يوليه. وكانت تلك هي أول مرة يعقد فيها أمين المظالم اجتماعاً بالحضور الشخصي مع أعضاء اللجنة منذ اتخاذ التدابير الاستثنائية المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في عام 2020. وترد مناقشة مفصلة لأثر الجائحة في الفرع الرابع أدناه.

باء - طلبات الرفع من القائمة

5 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّمت ثلاثة طلبات جديدة إلى المكتب. وحتى 23 تموز/يوليه، بلغ مجموع طلبات الرفع من القائمة التي قبلها المكتب، منذ إنشائه، 96 طلباً. وأثناء النظر في كل طلب، تظل جميع الأسماء مشمولة بالسرية، ما لم يطلب مقدم الطلب خلاف ذلك. وفي حالة رفض الطلب أو سحبه، لا يُكشف عن اسم مقدم الطلب في أي مرحلة من المراحل الإجرائية.

(1) انظر الرابط: https://www.un.org/securitycouncil/sites/www.un.org/securitycouncil/files/20210603_letter_to_secretary-general_0.pdf

- 6 - ومنذ إنشاء المكتب، قدّم أمين المظالم ما مجموعه 90 تقريراً شاملاً⁽²⁾ إلى اللجنة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم تقريران إلى اللجنة، أحدهما كان لا يزال قيد نظرها وقت كتابة هذا التقرير.
- 7 - ومنذ صدور التقرير العشرين، أُبقي على اسم فرد واحد في قائمة الجزاءات التي تتعهد بها اللجنة، وُرفِعَ اسمَا فردين منها عقب استعراض أمين المظالم وتوصيته.
- 8 - ومنذ إنشاء المكتب، بُتِّ في عدد تراكمي بلغ 92 حالة تعلقت بطلبات قدمها أفراد أو كيانات أو كلاهما معاً، وذلك من خلال إجراءات أمين المظالم أو بقرار منفصل اتخذته اللجنة. ومن مجموع الحالات التي أُنجِزت بالكامل من خلال إجراءات أمين المظالم، وعددها 87 حالة، حظي 64 طلباً للرفع من القائمة بالموافقة ورفض 23 طلباً من هذا القبيل. ونتيجة للطلبات الـ 64 التي قُبِلت، رفعت أسماء 59 فرداً و 28 كيانات من القائمة وحُذِفَ اسم كيان واحد لأنه كان مدرجاً في القائمة أصلاً تحت اسم آخر. وإضافة إلى ذلك، رفعت اللجنة أسماء أربعة أفراد من القائمة قبل اكتمال إجراءات أمين المظالم وسُحِبَ طلب واحد بعد تقديم التقرير الشامل. ويرد تبيان المرحلة التي بلغها النظر في جميع الحالات على الموقع الشبكي للمكتب⁽³⁾. أما تبيان المرحلة التي بلغها النظر في أحدث الحالات فيرد في مرفق هذا التقرير.
- 9 - وتوجد حالياً أربع حالات لم يُبَيَّنَ فيها بعدُ. وثمة ثلاث حالات في مرحلة جمع المعلومات، وحالة واحدة قدّم بشأنها أمين المظالم تقريره الشامل إلى اللجنة وعرضه عليها لكي تنظر فيه.
- 10 - وكانت كل حالة من الحالات الأربع التي لم يُبَيَّنَ فيها بعدُ قد قدّمها فرد من الأفراد. وحتى الآن، بلغ مجموع الحالات التي قدم فيها الطلب أفراد فقط 88 حالة من الحالات الـ 96. وفي حالتين من تلك الحالات، قدّم كل طلب فرداً واحد مع كيان واحد أو أكثر، وفي ست منها، قدّم الطلبات كيانات فقط. وفي 56 حالة من الحالات الـ 96، تلقى مقدمو الطلبات مساعدة من مستشار قانوني أو هم بصدد تلقيها.
- 11 - وإضافة إلى الحالات الأربع التي لم يُبَيَّنَ فيها بعدُ، شرع المكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير في التواصل مع فرد آخر مدرج في القائمة أعرب عن اهتمامه بتقديم طلب لرفع اسمه من القائمة ولكنه لم يفعل ذلك بعدُ.

جيم - جمع المعلومات من الدول

- 12 - فيما يتعلق بكل طلب مستلم، يدعو أمين المظالم الدول الأعضاء المعنية إلى تقديم معلومات موضوعية، مشفوعة بما يدعمها من مستندات ثبوتية حيثما كان ذلك ممكناً.
- 13 - وفيما يتعلق بالحالات التي قُبِلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل المكتب طلبات للحصول على معلومات إلى 14 دولة عضواً.

(2) يتضمن هذا العدد حالة واحدة أُنجِزت في عام 2011، سحب فيها مقدّم الطلب طلب رفع اسمه من القائمة بعد أن كانت أمينة المظالم آنذاك قد قدّمت تقريرها الشامل إلى اللجنة وعرضته عليها. ويتضمن أيضاً حالة واحدة أُنجِزت في عام 2013، قررت فيها اللجنة رفع اسم مقدم الطلب من القائمة بعد أن قدمت أمينة المظالم تقريرها الشامل إلى اللجنة ولكن قبل أن تعرضه عليها. ولا يتضمن هذا العدد ثلاث حالات إضافية أصبحت فيها حجج أمين المظالم غير ذات موضوع بعد صدور قرار من اللجنة برفع أسماء مقدمي الطلبات قبل أن يقدم أمين المظالم تقريره الشامل.

(3) انظر: www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases.

- 14 - واجتمع أمين المظالم في نيويورك مع ممثلي بعض الدول الأعضاء لمناقشة الحالات التي لم يُبتَّ فيها بعدُ.
- 15 - وفيما يتعلق بحالة واحدة أُنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن أمين المظالم مقتنع بأن جميع الدول السبع الأعضاء التي طلب منها تقديم معلومات قد فعلت ذلك. وشمل ذلك الدولة صاحبة اقتراح الإدراج في القائمة، ودولة الجنسية والإقامة، والدول المعنية بالحالة.
- 16 - وفي حالة ثانية أُنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى المكتب ردوداً موضوعيةً على طلب أمين المظالم للحصول على معلومات من أربع دول، بينما لم تردّ خمس دول على ذلك الطلب.
- 17 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تسنح الفرصة لأمين المظالم لتقصير فترة جمع المعلومات عملاً بالفقرة 3 من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017).

دال - الحوار مع مقدّمي الطلبات

- 18 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تَحوّر أمين المظالم والمكتب مع جميع مقدّمي الطلبات الحاليين وممثليهم القانونيين، بوسائل منها المراسلات الخطية والاتصالات الهاتفية والتداول بالفيديو.
- 19 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى أمين المظالم مقابلة مع مقدم طلب واحد. وأُجريت المقابلة عن طريق التداول بالفيديو، كتدبير استثنائي بسبب جائحة كوفيد-19. ويؤكد أمين المظالم مجدداً أن المقابلات ينبغي أن تجري بالحضور الشخصي ليكون التواصل خلال الاجتماع تجربة مكتملة العناصر ولإعمال معيار الإنصاف لمقدم الطلب. وترد مناقشة مفصلة لأثر الجائحة بمزيد من التفصيل في الفرع الرابع أدناه.

هاء - تأخر نظر اللجنة في حالة واحدة

- 20 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في حالة واحدة (الحالة 92)، نظرت اللجنة في التقرير الشامل لأمين المظالم بعد ثلاثة أيام من الموعد النهائي المحدد في الفقرة 11 من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017)، وهو ما يتجاوز ذلك الموعد وينتهك القرار. ومرد ذلك التأخر إلى عقد المجلس جلسة متضاربة تزامنت مع موعد اجتماع اللجنة الذي كان مقرراً أصلاً. ونتيجة لذلك، لم تُنح خدمات الترجمة الشفوية وأُرجئ اجتماع اللجنة إلى موعد لاحق.

ثالثا - موجز الأنشطة المتصلة بتطوير مكتب أمين المظالم

ألف - لمحة عامة

- 21 - في 10 شباط/فبراير، اجتمع أمين المظالم مع وحدة سيادة القانون التابعة للمكتب التنفيذي للأمين العام.
- 22 - وفي 5 أيار/مايو، اجتمعت السلطات الكويتية بأمين المظالم عن طريق التداول بالفيديو. وقدمت معلومات عن برنامج لإعادة التأهيل وضاعته حكومة الكويت، وهو برنامج يُقدّم للرعايا الكويتيين المدرجة أسماؤهم في القائمة. والتزمت الكويت بإبلاغ أمين المظالم بانتظام بالنقد المحرز في البرنامج. وقد يؤدي ذلك البرنامج، في حال نجاحه، إلى تقديم طلبات لرفع أسماء من القائمة، تدعمها السلطات الكويتية.

- 23 - وفي 22 تموز/يوليه، اجتمع أمين المظالم مع رئيسة ديوان الأمين العام لمناقشة الأسباب الكامنة وراء استقالته والترتيبات التعاقدية لمنصب أمين المظالم، بغية تحسين ظروف خلفه. وترد مناقشة مفصلة لمسألة استقالة أمين المظالم في الفرع الرابع أدناه.
- 24 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل مكتب أمين المظالم مع أستاذ في كلية لايدن للحقوق في هولندا بشأن مشاريع تريبوية تتعلق بمراعاة الأصول في الإجراءات القانونية والقانون الدولي.
- 25 - وعقد أمين المظالم عددا من الاجتماعات الثنائية مع الدول الأعضاء لمناقشة تعديل شكل موجز التحليل الذي يُطَلَع عليه مقدمو الطلبات بعد صدور قرارٍ من اللجنة.

باء - الحوار مع اللجنة وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات

- 26 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب التواصل مع رئيس اللجنة ومع منسق فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات وأعضائه. وواصل خبراء فريق الرصد تقديم معلومات هامة في كل الحالات التي لم يكن قد بُتَّ فيها بعدُ وفقاً للفقرة 4 من المرفق الثاني لقرار مجلس الأمن 2368 (2017).
- 27 - ومنذ 9 شباط/فبراير، قدّم أمين المظالم تقريرين شاملين إلى اللجنة. وقدم العرضان شفويا خلال اجتماع للجنة بالحضور الشخصي.
- 28 - وفي سياق العرض، اقترح أمين المظالم تغيير الممارسة الحالية فيما يتعلق بشكل موجز التحليل الذي يُطَلَع عليه مقدمو الطلبات بعد اكتمال البت في حالتهم. وبموجب ذلك الاقتراح، سيكون بوسع أمين المظالم أن يقدّم لمقدمي الطلبات نسخاً من التقرير الشامل مُعمّاة بدلا من موجز التحليل الذي يُعدّ باعتباره وثيقة منفصلة. وبذلك فإن النسخة المُعمّاة من التقرير الشامل ستشكّل موجزا للتحليل. ومن شأن هذا الاقتراح، إذا ما قُبِل، أن يحسّن إجراءات أمين المظالم من حيث الشفافية.
- 29 - وقدّم فريق الرصد مساعدةً فنيةً إلى المكتب في حالة واحدة؛ وتلقى خبيران معلومات جديدة من أمين المظالم أتاحها مقدم طلب إلى المكتب خلال فترة الحوار. وحلّل الخبيران تلك المعلومات وأطلعوا أمين المظالم على وجهات نظرهما.

جيم - التعاون مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

- 30 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر المكتب في التواصل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء، وبخاصة أعضاء اللجنة والدول الأعضاء المعنية بطلبات الرفع من القائمة التي لم يُبَتَّ فيها بعدُ.
- 31 - وتعاون المكتب أيضا مع ممثلي أجهزة إنفاذ القانون، والممارسين القانونيين، وخبراء مكافحة الإرهاب، وفقهاء القانون الدوليين، والاختصاصيين في مجالي القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان.

دال - أساليب العمل والبحوث

- 32 - شملت دراسة الحالات الفردية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إجراء بحوث مستفيضة في المصادر المفتوحة والتواصل مع شتى المحاورين والخبراء، من الدول الأعضاء وغيرها، وذلك لجمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بطلبات الرفع من القائمة.

هاء - الموقع الشبكي

- 33 - واصل المكتب تنقيح موقعه الشبكي وتحديثه خلال الفترة المشمولة بالتقرير⁽⁴⁾.
- 34 - وواصل المكتب إصدار "الدليل التوثيقي لإجراءات أمين المظالم من خلال قرارات مجلس الأمن وتقارير مكتب أمين المظالم المقدمة إلى مجلس الأمن"، وهو تجميع لمحتويات الفروع التحليلية من التقارير نصف السنوية التي قدمها المكتب إلى مجلس الأمن حتى هذا التاريخ، علاوة على مقتطفات ذات صلة بالموضوع من قرارات المجلس السارية.
- 35 - وقام المكتب أيضا بتحديث الجزء من الموقع الشبكي المتعلق بالإجراءات لتقديم شرح أكثر استفاضة للإجراء المتصل بتبليغ قرار اللجنة وموجز التحليل المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2368 (2017).
- 36 - وأخيرا، حدّث المكتب الجزء من الموقع الشبكي المتعلق بالنهج المتّبع في تحليل المعلومات وتقييمها واستخدامها. وتحديداً، أضيفت معلومات جديدة عن تطبيق مفهوم القصد الجرمي الاحتمالي في سياق إجراءات أمين المظالم.

رابعا - الملاحظات والاستنتاجات

- 37 - لا تزال الملاحظات الواردة في تقارير أمين المظالم السابقة صالحة (لا سيما S/2018/579 و S/2019/112 و S/2019/621 و S/2020/106 و S/2020/782 و S/2021/122).

ألف - مسألة الاستقالة، والاستقلالية

- 38 - في 3 حزيران/يونيه، قدم أمين المظالم استقالته إلى الأمين العام. وعُلّق استقالته بالترتيبات التعاقدية لمنصب أمين المظالم وبوضعه الشخصي، التي جعلت من المستحيل عليه أن يستمر في منصبه بعد انتهاء ولايته الحالية. وستصبح استقالته سارية في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021.
- 39 - وكما ذُكر، يبيّن الوضع في نهاية المطاف ما أكده أمين المظالم الحالي وأمينتا المظالم السابقتين بالتفصيل: وهو أن الطريقة التي يُدمج بها المكتب في الأمانة العامة والترتيبات التعاقدية لأمين المظالم وما ينتج عن ذلك من ظروف عمل أمور لا تتلاءم ووظيفة أمين المظالم باعتباره مستعرضا مستقلا.
- 40 - ويدعو أمين المظالم مجلس الأمن إلى معالجة الترتيبات التعاقدية غير الملائمة وعدم تحويل المكتب استقلالية مؤسسية. وقد سجل أمين المظالم أفكاره بشأن الإنجازات الرئيسية التي حققها المكتب والتحديات الرئيسية التي واجهها فيما يتعلق بالإنصاف، ومسألة الاستقلالية المؤسسية، والشفافية. وأطلع عددا قليلا من الدول الأعضاء وأعضاء الأمانة العامة على هذه الأفكار. وهو مستعد وراغب في مناقشة هذه الاعتبارات مع المجلس أو أعضائه، في حال أبدوا اهتماما بالأمر.
- 41 - وقد أعرب أمين المظالم الحالي وأمينتا المظالم السابقتان، على نحو ما أعيد تأكيده في التقرير العشرين الذي قدمه المكتب إلى مجلس الأمن، أعربوا كلهم عن قلقهم إزاء عدم تحويل المكتب استقلالية مؤسسية بسبب الترتيبات التعاقدية والإدارية وترتيبات ملاك الموظفين التي تُنفذ من خلالها القرارات

(4) www.un.org/securitycouncil/ombudsperson

ذات الصلة. وقد عالجت الأمانة العامة عددا قليلا من هذه الشواغل بشكل غير رسمي على أساس كل حالة على حدة على مر السنين، بيد أن الطريقة التي يُدمج بها المكتب في الأمانة العامة والترتيبات التعاقدية لأمين المظالم وما ينتج عن ذلك من ظروف عمل أمور لا تتلاءم، ببساطة، مع وظيفة أمين المظالم باعتباره مستعرضا مستقلا.

42 - ومن المسائل التي ما زل ينبغي معالجتها ما يلي:

43 - **البنية** - رغم اللغة المستخدمة في القرارات ذات الصلة، لم يُنشأ أي مكتب لأمين المظالم باعتباره كيانا متميزا تابعا للأمم المتحدة.

44 - **التسلسل الإداري للموظفين الذين يقدمون الدعم لمكتب أمين المظالم** - بالإضافة إلى كون الموظفين الذين يقدمون الدعم للمكتب لا يتبعون إداريا لأمين المظالم بسبب طبيعة العقد المبرم معه، فإن لديهم تسلسلاً إدارياً داخل فرع الهيئات الفرعية لمجلس الأمن التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وهو نفس الفرع المسؤول عن دعم اللجان المعنية بفرض الجزاءات. وهذه البنية تؤدي إلى تضارب محتمل في المصالح وتقضي إلى عبء على الموظفين لا مبرر له.

45 - **عدم وجود سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالمصروفات، ولا سيما مصروفات السفر** - يخضع كل سفر للموافقة المسبقة وجوباً، وذلك باستخدام الإجراءات الروتينية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. وتتطوي هذه العملية على شرح الغرض من الرحلة وتقديم أدلة مستندية على الاجتماعات المؤكدة (التي يُعْمَى معظمها لكون إجراءات أمين المظالم مشمولةً بالسرية). ويستمر إعمال هذا الشرط رغم القرار المتخذ في عام 2019 برصد ميزانية مستقلة للمكتب.

46 - **مدة ولاية شاغل المنصب** - اتسام المدة المحددة في العقد الذي يوظف أمين المظالم بموجبه بالقصر وبعدم إمكانية التنبؤ بها أمر يهدد الاستقلالية. فالحد الأقصى البالغ خمس سنوات هو حد إداري ناشئ عن طبيعة العقد، وليس حداً قرره مجلس الأمن.

47 - **عقد الخدمات الاستشارية** - خلافاً للأفراد الذين توظفهم الأمم المتحدة بموجب أنواع أخرى من العقود، لا يحصل أمين المظالم على أي معاش تقاعدي أو تأمين صحي أو إجازة مرضية أو إجازة أخرى مبررة (مثل إجازة الأمومة أو الأبوة) أو أي ضمان للإجلاء الطبي. ومن النتائج غير المقصودة المحتملة لهذه الشروط استبعاد بعض المرشحين المؤهلين، مثل الأشخاص العزاب الذين لهم أطفال في سن الدراسة والذين قد يتعذر عليهم تحمل تكاليف إقامتهم في نيويورك.

48 - ولدى مجلس الأمن فرصة لكي يعالج في قراره المقبل الترتيبات التعاقدية غير الملائمة ومسألة عدم تخويل المكتب استقلاليةً مؤسسية، وأمين المظالم يدعوه إلى القيام بذلك. وإلا فإن هذه الترتيبات التعاقدية قد لا تجتذب مرشحين يتمتعون بمزيج المهارات والخبرة اللازمين لشغل الوظيفة مستقبلاً.

49 - وكما ذكر أعلاه، فقد اجتمع أمين المظالم مع رئيسة ديوان الأمين العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمناقشة هذه المسائل ودراسة الحلول المحتملة.

باء - أمين المظالم بالنيابة أو ممثل آخر

50 - يكرر أمين المظالم الإعراب عن الرأي الذي ورد سابقاً في التقريرين الخامس عشر والسادس عشر للمكتب المقدّمين إلى المجلس (انظر S/2018/579، الفقرة 26، و S/2019/112، الفقرتان 24 و 25)، بأن آلية أمين المظالم ينبغي أن تكون قادرة على العمل في كل وقت، بما في ذلك أثناء شغور منصب أمين المظالم. وقد أوصى بإنشاء آلية يمكن أن تنتظر في طلبات الرفع من القائمة في حالة عدم وجود أمين مظالم، على أن يتم تفعيلها مؤقتاً حسب الحاجة. ويمكن أن يتعلق الأمر، على سبيل المثال، بأمين مظالم بالنيابة أو بشخص آخر تُفوض له سلطة تمثيل أمين المظالم مؤقتاً. وتتسم هذه الملاحظات بأهمية خاصة بالنظر إلى استقالة أمين المظالم على النحو المبين أعلاه. ويلاحظ أمين المظالم أنه قدّم استقالته في 3 حزيران/يونيه وأنه، حتى 22 تموز/يوليه، لم ينشر أي إعلان عن تلك الوظيفة الشاغرة. ونظراً للقيود الإدارية والموانع السياسية التي ينطوي عليها هذا التعيين، فإن الشواغل المتعلقة بالفجوة شواغل مشروعة وينبغي معالجتها قدر الإمكان. ولدى مجلس الأمن فرصة لتقليل الآثار السلبية لأي شغور في منصب أمين المظالم إلى حدّها الأدنى، وذلك بإتاحة آلية مخصصة في قراره المقبل، إلى حين تعيين أمين مظالم جديد. وستكون هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان بقاء آلية الاستعراض متاحة للأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة، ولمواصلة النظر في طلبات الرفع من القائمة بشكل معجل، وهو أمر أساسي لكي تتسم الإجراءات بالإنصاف.

جيم - المسائل العملية ذات الصلة بالجائحة

51 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز المكتب ولايته من حيث جوانبها كلها، رغم القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 وما لزم من تعديل لأساليب العمل. وفي إحدى الحالات (الحالة 93)، لم يتمكن أمين المظالم من السفر إلى بلد إقامة مقدم الطلب لعقد اجتماعات بالحضور الشخصي مع السلطات ومعه. ولذلك أُجريت المناقشات ذات الصلة، ولا سيما المقابلة مع مقدم الطلب، عن طريق التداول بالفيديو. وكما هو الحال في حالة سابقة ورد ذكرها في التقرير العشرين الذي قدمه المكتب إلى مجلس الأمن، اتُخذ قرارٌ بإجراء المقابلة عن طريق التداول بالفيديو في الحالة 93 بموافقة مقدم الطلب، استثنائياً ودون المساس بالحالات المقبلة. وكان أمين المظالم، عند اتخاذ القرار، مدركاً لضرورة الموازنة بين حق مقدم الطلب في إسماع رأيه والحق في البت في الحالة في الوقت المناسب. وفي هذه الحالة، أُعمل الحَقَّان معا في نهاية المطاف. ويؤكد أمين المظالم أنه من الأهمية بمكان أن تُجرى مقابلات بالحضور الشخصي مع مقدمي الطلبات، لأن هذا الشكل التنظيمي أكثر ملاءمة لإجراء حوار لا لبس فيه. ولذلك يرحب باستئناف الممارسة المتمثلة في عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي، ويعتزم إجراء مقابلة بهذا الشكل في حالة لم يُبَيَّن فيها بُعد.

52 - وتمكّن أمين المظالم أيضاً من تقديم عرض بالحضور الشخصي أمام اللجنة فيما يتعلق بالحالتين 92 و 93، على النحو الذي يتوخاه مجلس الأمن.

دال - الإنصاف: السرية

53 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ أمين المظالم بممارسة تعمّم بموجبها على اللجنة نسخة غير مشمولة بالسرية وغير مدموغة بعلامات مائية من التقرير الشامل، موضّبة باستخدام تطبيق Word مع تفعيل خاصية تتبّع التعديلات وتتضمن معلومات سرية. وكانت هذه الممارسة جزءاً من عملية إعداد

موجز التحليل الذي يُرسل إلى مقدم الطلب. وبعد أن أُطلعت الأمانة العامة عن شواغل إزاء الأمر، غُيّرت الممارسة بحيث لا تعمّم سوى نسخة معيّنة من الوثيقة.

هاء - البعد الجنساني للجزاءات: أثر الجزاءات على أسر الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة

54 - هناك عدد قليل جداً من النساء المدرجات في قائمة الجزاءات المفروضة على داعش والقاعدة. ولكن هذا لا يعني أن الجزاءات ليس لها بعد جنساني. وفي إطار مرحلة الحوار من إجراءات أمين المظالم، فإن أمين المظالم في وضع فريد يمكنه من أن يُبلغ بتأثير الجزاءات على الأفراد غير المدرجين في القائمة، أي أفراد أسر الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة. وعلى مر السنين، أطلع مقدمو الطلبات أمين المظالم الحالي وأمينتي المظالم السابقتين على الأثر الهائل الذي ترتبه الجزاءات ليس فقط على حياتهم، بل أيضاً على حياة أزواجهم وأولادهم. وقد أُدرجت أسماء العديد من مقدمي الطلبات في قائمة الجزاءات لمدة تتراوح بين 10 سنوات و 15 سنة، وبالتالي يلحق أسرهم تداعيات الجزاءات على المدى الطويل. ولم يكن كثير من مقدمي الطلبات على علم بإمكانية التقدم بطلبات للحصول على إعفاءات إلى أن ذكر أمين المظالم الأمر أثناء إجراءات أمين المظالم. وكان بعض مقدمي الطلبات في ما سبق المعيلين الوحيدين لأسرهم، وقد تركوا الآن أسراً بأكملها بدون دخل، فهي تعاني من الفقر ولا تقدر على تحمل تكاليف المستوى التعليمي المطلوب لأولادها. وقد وصف مقدمو طلبات ما لحقهم من وصم بالعار ومن إضرار بسمعتهم بسبب الجزاءات، وأشار أحدهم إلى أنه وأسرته أضحو "منبوذين اجتماعياً". وتحسّر مقدمو طلبات آخرون على عدم قدرتهم على الزواج بسبب الوصم بالعار المرتبط بالجزاءات وبسبب اعتبارهم من "الإرهابيين". أما مقدم طلب آخر فوصف كيف أن بناته البالغات لم يتمكن من العثور على أزواج وتأسيس أسرهن للأسباب عينها. وينبغي أن يكون هناك ضمان بأن يحصل أولاد الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة على التعليم الابتدائي والعالي الذي يحق لهم.

واو - تقديم المساعدة القانونية إلى مقدمي الطلبات

55 - سئل المكتب، على نحو ما جاء في تقريره العشرين المقدم إلى مجلس الأمن، عما إذا كان تقديم المساعدة القانونية إلى مقدمي الطلبات يمكن أن يدخل في نطاق معايير الإدراج في قائمة الجزاءات المبينة في الفقرة 2 من قرار المجلس 2368 (2017)، وعلى وجه الخصوص تقديم أي شكل آخر من أشكال الدعم للأعمال أو الأنشطة التي يقوم بها تنظيم القاعدة أو داعش أو أي خلية أو جماعة مرتبطة بهما أو منشقة أو متفرعة عنهما.

56 - ويشير أمين المظالم إلى ملاحظاته بشأن تقديم المساعدة القانونية إلى مقدمي الطلبات في تقريره السابع عشر المقدم إلى مجلس الأمن (S/2019/621). ويدعو المجلس أو اللجنة إلى النظر في إمكانية أن يوضحا، سواء في القرار المقبل أو في المبادئ التوجيهية للجنة⁽⁵⁾ أو في ورقات شرح المصطلحات⁽⁶⁾ أن معايير الإدراج في قائمة الجزاءات المبينة في الفقرة 2 من القرار 2368 (2017) والقرارات اللاحقة له لا تنطبق على تقديم مساعدة مختصة إلى مقدمي الطلبات في الإجراءات لدى أمين المظالم. وعلى حد علمه، لم تُجر أي مناقشة من هذا القبيل حتى الآن.

(5) انظر: www.un.org/securitycouncil/sanctions/1267/committee-guidelines.

(6) يمكن إيجاد روابط تحيل إلى ورقات شرح المصطلحات في الصفحة الرئيسية للجنة تحت عنوان "مزيد من المعلومات عن التدابير":

www.un.org/securitycouncil/sanctions/1267

زاي - نظر الدول الأعضاء في طلبات الرفع من القائمة

57 - يقترح أمين المظالم، على نحو ما جاء في الفقرات من 39 إلى 41 من تقريره العشرين المقدم إلى مجلس الأمن، أن يتاح لأعضاء اللجنة الذين أعربوا عن رأي بشأن طلب معين للرفع من القائمة فرصة إعادة النظر في موقفهم من الطلب بعد قراءة تقريره الشامل. فعلى سبيل المثال، عند اجتماع اللجنة مع أمين المظالم للنظر في التقرير الشامل، قد يرغب الرئيس في دعوة أعضاء اللجنة الذين أعربوا عن معارضتهم لرفع اسم من القائمة إلى إعادة النظر في موقفهم في ضوء أي معلومات جديدة تكون قد جُمعت. ويمكن أن يتيح القرار المقبل، المقرر أن يُتخذ في كانون الأول/ديسمبر 2021، فرصة للمجلس لكي يعتمد هذه الممارسة.

Status of recent cases¹**Case 96, one individual (Status: information-gathering phase)**

<i>Date</i>	<i>Description</i>
1 July 2021	Transmission of case 96 to the Committee
1 November 2021	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 95, one individual (Status: information-gathering phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
9 June 2021	Transmission of case 95 to the Committee
9 October 2021	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 94, one individual (Status: information-gathering phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
1 April 2021	Transmission of case 94 to the Committee
1 August 2021	Deadline for completion of the four-month information-gathering period

Case 93, one individual (Status: Committee phase)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
28 September 2020	Transmission of case 93 to the Committee
11 February 2021	Information-gathering period completed
11 May 2021	Comprehensive report submitted to the Committee
7 July 2021	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee

Case 92, one individual (Status: denied)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
14 August 2020	Transmission of case 92 to the Committee
14 December 2020	Information-gathering period completed
14 April 2021	Comprehensive report submitted to the Committee
7 July 2021	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee
7 July 2021	Committee decision to retain the listing
21 July 2021	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

¹ The status of all cases since the establishment of the Office of the Ombudsperson can be accessed through the website of the Office: <https://www.un.org/securitycouncil/sc/ombudsperson/status-of-cases>.

Case 91, Emrah Erdogan (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
5 May 2020	Transmission of case 91 to the Committee
4 September 2020	Information-gathering period completed
29 October 2020	Comprehensive report submitted to the Committee
17 December 2020	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee (in writing)
19 February 2021	Committee decision to delist
2 March 2021	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report

Case 90, Said Ben Abdelhakim Ben Omar al-Cherif (Status: delisted)

<i>Date</i>	<i>Description</i>
10 March 2020	Transmission of case 90 to the Committee
10 July 2020	Information-gathering period completed
10 November 2020	Comprehensive report submitted to the Committee
17 December 2020	Presentation of the comprehensive report by the Ombudsperson to the Committee (in writing)
19 February 2021	Committee decision to delist
2 March 2021	Formal notification to the petitioner with summary of analysis in the comprehensive report